اللسانيات الزمانية من منظور سوسير

عزمي محمد عيال سلمان*

تاريخ تسلُّم البحث : 2019/9/15م تاريخ قبول النشر: 2019/10/27م

المُلخَّص

جاءت هذه الدراسة لتبيِّن أنَّ من أبرز الإسهامات الحقيقية لـ(سوسير)، رائد اللسانيات الحديثة، هي وضع أُسُس نظرية جديدة لعلاقة اللغة بالزمن، والقضية الجوهرية لديه تتمثَّل في كونه من أوائل من رسم خارطة للسانيات الزمانية نفى عنها القواعد التاريخية الدارجة في عصره، وبدأ مرحلة جديدة من البحث في علاقة اللغة بالزمن وأثر ذلك في تغيُّرها وتطورها. ولهذا يُمثِّل ما قدَّمه سوسير في حقل اللسانيات الزمانية قطيعة منهجية مع ماضيه ومع محيطه اللساني، فوعي سوسير بعلاقة اللغة بالزمن تَمثَّل من خلال سلسلة من الرفض الأساسي لما هو شائع في اللسانيات التاريخية المهيمنة في محيطه وعصره، والتي لم تكن ترى في اللغات سوى كونها مؤسسات ونتاجات تاريخية. ولم يكن ردُّ سوسير على الاتجاه التاريخي مقتصرًا فقط على استحداث اتجاه لغوي مضاد لعصره، عُرِف فيما بعد باسم: اللسانيات البنيوية، وإنما كان ردّه أيضًا على الاتجاه التاريخي باستحداث اتجاه مماثل لكنْ ذو نزعة مختلفة، اصطلح على تسميته بـ(اللسانيات الزمانية). وقد استطاعت اللسانيات الزمانية أن تنجح في صراعها مع اللسانيات التاريخية، ليس من خلال إدخال تحسينات مُحدَّدة عليها؛ بإعطاء تفسيرات أفضل لمعطيات البحث والدراسة، وإنما الأصح من ذلك أن الذي حدث هو تحوُّل فكري أو منهجي، فالتغير اللغوي بدأ يُرَى من خلال مَشاهد مفهومية مختلفة، فالمنهج البنيوي واللسانيات المرتبطة به شرعت تُنتِج نظرات جديدة، فهي تزوِّدنا بطريقة مختلفة جذريًا في رؤية ظواهر اللغة وتحقُّقاتها، وهكذا فإن سيرورة اللغة بعد اللسانيات الزمانية بدأت تتحرك بطريقة مختلفة.

المقدمة:

تُشكِّل فكرة التغير اللغوي لدى سوسير الخيط المتين الذي ينتظم المواضيع الرئيسة الثلاثة التي يقوم عليها كتاب (دروس في الألسنية العامة)، وهي أولًا: تحديد العلم المَعني بدراسة التغيرات اللغوية من خلال صياغة بعدين أساسيين، أولهما يعالج فيه اللغات بوصفها أنظمة اتصال تامة في ذاتها في أي زمن من الأزمان، ولهذا البعد أكثر من اسم يطلقه عليه، فتارة يُسمَّى بـ(اللسانيات التزامنية)، وأخرى يُسمَّى بـ(اللسانيات الآنية)، وثالثة يُسمَّى بـ(اللسانيات القارة)، ورابعة يُسمَّى بـ(اللسانيات الوصفية). وأما البعد الثاني، فيعالج فيه سيرورة اللغة وتغيرها في مسيرة الزمن، وهذا البعد له أيضًا أكثر من اسم، فتارة يُسمَّى بـ(اللسانيات الزمانية)، وأخرى يُسمَّى بـ(اللسانيات التعاقبية)، وثالثة يُسمَّى بـ(اللسانيات التاريخية). ولسوسير موقف من التسمية الثالثة: (اللسانيات التاريخية)، يجعله يُفضِّل عليها اصطلاح: (اللسانيات التطورية)، وبالرغم من ذلك نجد كثيرًا من الدوائر البحثية اليوم تستمر في إطلاق اسم (اللسانيات التاريخية) على البعد الثاني من لسانيات سوسير، وتستعمله من غير تحفُّظ.

وقد كان لعلاقة اللغة بالزمن أثر كبير في تمييز سوسير بين هذين البعدين لعلم اللغة، وفي هذا الصدد لا يجب النظر إلى (دروس) سوسير بوصفها عاملًا أساسيًا في تطوير اللسانيات الوصفية فقط، بل إن مهمة سوسير الكبرى كانت هي الاضطلاع بتصحيح مسار ما كان يُعرَف في القرن التاسع عشر بـ(اللسانيات

* أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية – كلية العلوم والآداب– جامعة نجران ـ المملكة العربية السعودية .

التاريخية) ، ومن هنا جاءت دعوة سوسير إلى مُفارَقة مصطلح (اللسانيات التاريخية) والاستعاضة عنه بمصطلح (اللسانيات التطورية). وإنَّ الباحث ليعجب من ميل سوسير إلى هذه التسمية دون غيرها على الرغم من اصطباغها بمفاهيم عضوية سعى سوسير أيضًا إلى نفيها عن لسانياته، ولو استَعمل مصطلح (اللسانيات التغيرية) أو (اللسانيات السيرورية) لكان في ذلك تخليصًا لعملية التغير اللغوي مما علق بها من أفكار القرن التاسع عشر، وخصوصًا ما يتعلَّق بالمذهب التاريخي، وبنظرية التطور الداروينية ، ولَكَان ذلك ألصق بكلمة (التغير) التي فاقت في نص (الدروس) المنشورة عدد استعمال كلمة (التطور) بعشرات المرات. وتركيز سوسير على استعمال هذه الكلمة دون غيرها مُنطلِق من رؤيته العامة لفكرة التغير اللغوي بوصفها تُمثِّل عملية انتقال من حالة انتظام إلى حالة انتظام أخرى، مع الأخذ بعين الاهتمام إمكان تَلمُّس حالات انتظام سابقة في حالات انتظام لاحقة، وهذه العودة إلى الوراء تجعل من استعمال كلمة (تطور) مثارًا للجدل والخلاف، فالمنهج التاريخي الذي تقوم عليها لسانيات القرن التاسع عشر يؤكد مرارًا بأن التاريخ يتحدَّث عمَّا لن يراه أحد مرتين أبدًا، و(اللسانيات التغيرية) لدى سوسير ترى إمكان عودة حالات اللغة إلى الوراء بإفساح المجال لبعض أنماط الكلام من التحقق مرة ثانية.

والموضوع الثاني الذي تنتظمه فكرة التغير اللغوي لدى سوسير، هو تمييزه بين المقدرة اللغوية للمتكلم والمتمثِّلة بما سمَّاه (اللغة) وبين الظواهر الواقعية أو مادة علم اللغة والمتمثِّلة بـ(اللفظ) و(الكلام)، والمقصد الصحيح لدارس اللغة هو كلا المجالين، وليس هنالك مبالغة – كما يُدَّعى – من سوسير في تقديره للواقع فوق الشخصي للغة على حساب الواقع الفردي، فكلا المجالين يشترك في صياغة عملية التغير اللغوي لديه، ومن خلالهما تظهر الكيفية التي يتحقق بها التغير بدءًا من تحقُّقات الكلام ووصولًا إلى تجليات اللغة.

وأما الموضوع الثالث الذي تنتظمه فكرة التغير اللغوي، فهو النزعة البنيوية المتمثِّلة في عبارة سوسير الشهيرة: (اللغة شكل وليست جوهرًا)، وقد استُغلَّت هذه العبارة في ميدان اللسانيات الآنية (القارة) وأُغفل جانبها التطبيقي في ميدان اللسانيات الزمانية (التطورية)، فقد أوضح سوسير أن التغير اللغوي يجب أن يُرَى ويُوصَف ضمن عناصر اللغة المترابطة، وليس ضمن عناصرها المنعزلة، فالانتقال من حالة لغوية إلى أخرى لا يمكن أن يتمَّ عن طريق تغيرات منعزلة خالية من علاقة بنيوية تحكمها. وبهذا يكون سوسير قد أقصى عن اللسانيات التطورية المنهج الذرِّي الذي مُنيت به اللسانيات التاريخية طيلة القرن التاسع عشر، وجَعَل من المنهج البنيوي طريقًا سالكًا لكلا بُعْدَيْ الدرس اللغوي: الزماني والآني.

ومن هنا يأتي مقصد هذه الدراسة، التي نضطلع بإنجازها، في تَتبُّع مسار هذا الخيط الذي ينتظم فكرة التغير اللغوي لدى سوسير، وإن الباحث لا يَدَّعي أن الجهد المبذول هنا يُشكِّل صورة مكتملة لموضوع الدراسة، وذلك لسببين: أحدهما أن مسألة سيرورة اللغة والعوامل التي تحكم تغيرها، من وجهة نظر سوسير، قد أُغفِل الحديث عنها، سوى ما جاء في جانب من دراسة الباحث (مصطفى زكي التوني)، والمعنونة بـ(علل التغيير اللغوي) [1]، والتي سوف نُفصِّل الحديث عنها في الدراسة القادمة، إن شاء الله، عندما نأتي على ذكر المبادئ الأساسية الموجهة لعملية التغير اللغوي. ومن هنا يمكن القول بأن عملية التغير اللغوي لدى سوسير لا تزال تنتظر دراسات عدة لتقف عليها، ويبدو أن ذلك سيُشكِّل دافعًا مُلحًّا لدى الباحث

للمضي قُدُمًا بهذا المشروع العلمي المتكامل. والسبب الثاني هو أن المعالجة البحثية هنا قد اقتصرت على كتاب (الدروس) المنشور، بترجمته التونسية، دون غيره من إرث سوسير الذي بدأ يظهر للناس منذ وقت قريب، فـ(الدروس) وإملاءات التلاميذ لم تَعُد الوثيقة الوحيدة لفكر سوسير، فمخطوطاته التي تمَّ تحقيقها ونشرها في الآونة الأخيرة تجعل الباب مفتوحًا لاستكمال ما شرعت به هذه الدراسة.

1- حاجة الدَّرس اللغوي اليوم إلى اللسانيات الزمانية:

لقد فرضت اللسانيات الآنية (أو اللسانيات الوصفية بحسب المصطلحية الأمريكية) نفسها لمائة سنة خلت على اهتمام الباحثين بوصفها مؤسسة جديرة بالاهتمام، وكانت اللسانيات قبل ذلك منحصرة في التأريخ للغات ومقارنتها، واشتمل ذلك بالضرورة على فرضيات مُتعلِّقة بالطريقة التي تطوَّرت بها اللغات في الماضي، وبالشروط التي بموجبها تستطيع لغة ما على مرّ العصور أن تختلف عن كثير من اللغات المتميزة. ولا تزال هذه الفرضيات صالحة اليوم في جوانب كثيرة منها، وخصوصًا تلك الجوانب التي فحصها سوسير وعاينها بتيقُّظ في لسانياته الزمانية. وقد يُخْشى من استغراق البحث اللساني اليوم في البعد الآني، أن تُعايَن اللغات بوصفها حالات نهائية ومنفلتة من أي تغير، فيميل الباحثون إلى أن يروا في الاختلافات الحاصلة بين حالات اللغة أشكالًا متوازية أكثر منها أطوارًا متتابعة، وإذا لم تُثِر التتابعية شكًّا لدى المختص في كونها معالم لسيرورة مؤدِّية نحو ذلك التطور انطلاقًا من لغة ثابتة أكثر قِدَمًا، فإنه لن يكون باستطاعته أن يتجنَّب اعتبار التباعدات المسجلة بمثابة تنوعات داخلية للغة[2].

ومن المثير للجدل أن تكون أهمَّ سمة تتمتع بها اللغات الإنسانية، وهي (التغيُّرية)، من أقل الحقول اللسانية اليوم عناية وبحثًا، فاللغة ليست نظامًا جامدًا محكومًا بأُطُر ثابتة، بل هي نظام مَرِن مُتدفِّق، لا يمكن تثبيته إلا بشكل مؤقت وجزئي، وبكيفية مصطنعة لأغراض البحث والدراسة. فمقدرة الإنسان اللغوية هي مقدرة إبداع مُتغيِّرة، وليست حالة مستقرة تحكمها قوالب ثابتة، والسمة الملازمة للإنسان تتمثل في إدراكه بأن لغته تتغير على الدوام، ويكفي المرء أن يجيل نظره في آداب لغته ليَقع حِسُّه التاريخي على أشكال أقدم منها، فتاريخ اللغة بالنسبة للمتكلم له وجود، وجزء غير قليل من تاريخ اللغة حقيقي بالنسبة له من الوجهة النفسية، ولكنه لا يُدركه بوصفه تاريخًا، وإنما بوصفه سيرورة وحركة. وبناء على ذلك فإن مقياسًا مُهمًا لتكوُّن اللغات ونجاحها في القيام بوظيفتها هو قدرتها على التغيُّر والتكيُّف وفقًا للعوامل الداخلية والظروف الخارجية التي تفرضها طبيعتها ومتطلبات العصر الذي تمر فيه، فاللغة بعيدة عن أن تكون قد استقرَّت في زمن من الأزمان، وهي على العكس من ذلك لم تكن في يوم من الأيام أكثر حاجة إلى التغير ممَّا هي عليه اليوم.

وقد بدأ غير واحد من اللغويين الذين يعملون في حقل اللسانيات التاريخية الاهتمام بتغير اللغات وتطورها منذ أزمان مضت، فالبعد التاريخي كان واحدًا من الأبعاد التي سار عليها اللسانيون في بحثهم اللغوي، بل إنه في العصر الحديث نسبيًا (القرن التاسع عشر) عُدَّ المنهج التاريخي هو الأسلوب الوحيد الذي يمكنه تناول اللغة تناولًا علميًّا مدعومًا بالأدلة والبراهين، ونتج عن ذلك ظهور عدد هائل من البحوث والدراسات التي أغنت اللسانيات بقوانين واكتشافات جديدة وجديرة بالثناء. إلا أن مسألة التغير اللغوي تبقى اليوم إحدى أفقر الحقول اللغوية بحثًا ودراسة؛

لانشغال اللسانيين بالجانب الوصفي والوظيفي من اللغة، بوصفهما من أكثر اتجاهات اللغة أحقية بالاهتمام، ومثل هذه الاتجاهات تُعفِي المُتكلِّم والباحث، على حدٍّ سواء، من عناء معرفة الأحوال السابقة للغة، فهي معرفة غير ملزمة لكليهما، وكل ما ينتمي إلى اللغة وكل ما يحتاجه المرء منها موجود بشكل ما في كل حالة من حالاتها.

و(التغيرية) صفة دائمة وملازمة لجميع اللغات البشرية، واصطباغ عصر سابق من عصور العلم بها لا يمكن أن يوقف البحث فيها اليوم ويُغلِق الدراسة حولها، فكما شرعت حقول علمية مجاورة في الحديث عمَّا يُسمَّى اليوم بـ(الداروينية الجديدة) فإن اللسانيات الحديثة جديرة بدراسات جديدة مماثلة تتناول تغير اللغة وتطورها. فسوسير عندما ابتدأ عصرًا جديدًا في اللسانيات، سُمِّي فيما بعد بـ(عصر البنيوية)، لم يَغْفل الحديث عن اللسانيات التطورية، بل إن المادة العلمية المُتعلِّقة باللسانيات التطورية في دروسه المنشورة تفوق في كَمِّها المادة العلمية المتعلقة باللسانيات الآنية، وتظهر عملية التغير اللغوي في تلك الدروس موضوعًا أساسيًّا، وليست تصنيفًا وظيفيًّا، أو رسمًا لهذه العائلة اللغوية أو تلك. وهذه النظرة هي أبعد ما تكون من التصور الوضعي للغة بما هي نظام من القواعد، ففضول اللساني يجب أن لا ينحصر في موضوع مفرد هو دراسة قواعد اللغة وتراكيبها، بل يجب أن تستثيره وتحفِّزه كذلك كينونة اللغة وسيرورتها والرغبة في معرفة بنيتها الحاضرة في ضوء تغير حالاتها السابقة. فالنظام اللغوي الذي يقول به سوسير ليس شيئًا ثابتًا مستقرًا، بل هو نَهْب لقوى التغيير، وبصفة أخرى هو عبارة عن نظام مُتغيِّر يناضل من غير توقف ضد قوى الاستقرار؛ للدخول في أطوار جديدة وبمُدَد متفاوتة من الزمان، فقوى التغيير اللغوي تُمارِس تأثيرها فيما هو خلف قواعد النحو، فهي ذات تأثير حتى على المستوى المستقل للدليل.

إلا أن مختلف الاتجاهات البنيوية جعلت من واجبها، منذ البداية وبالتدريج، التخلص مما كانت تحمله تعاليم سوسير من أفكار متوارثة، وبوجه خاص من تلك النظرة الزمانية في دراسة اللغة، على الرغم من تفرُّد سوسير البيِّن في مواقفه عن اللسانيات التاريخية في زمانه، فما يبدو لديه اتفاقًا في المصطلحات الفنية يُخْفي وراءه اختلافات جذرية في المنهج وطريقة البحث. فإبداع سوسير في اللسانيات الزمانية عَظُم عندما ترك نظرات ذات سمة تجديدية من غير أن يحتاط لوضوحها، وصورًا عن الحالات اللغوية بدت على شكل ملاحظات مشبعة بنظرة متفرِّدة حول سيرورة اللغة. وكل محاولة تسعى لأن تجعل من جهود سوسير في مجال تغير اللغة وتطورها مجرد آراء مُتوحِّدة مع آراء عصره، فإنه لا بد من أن يُحكَم عليها بالفشل سلفًا، فمع حلول نهاية القرن التاسع عشر "غدت اللسانيات التاريخية مجرد تجميع للتحولات الصوتية التي حدثت من غير سبب واضح، والتي لم تكن تسلك أي اتجاه معين"[(3)]، وهي بخلاف ما كانت عليه لسانيات سوسير الزمانية التي لم تكن دراسة لتغير اللغة كغاية في حدّ ذاتها، وإنما هي سعي حثيث للانتقال بجهود علماء عصره من الفوضى إلى النظام، وهذا ما ينفي عن لسانياته الزمانية أن تكون استمرارًا لبحث اللغة وفقًا لخطوط تقليدية، أو يُنظر إليه كما يُنظر إلى تاجر التحف القديمة.

فمُفارَقة سوسير لعلماء القرن التاسع عشر لم تكن تخليًا عن الاتجاه العام للدرس اللغوي في عصره بقدر ما كانت تجديدًا له في أسلوب البحث والدراسة، ولذلك لم يُرِد سوسير لجهوده أن تكون إلغاءً للسانيات الزمانية، وإيذانًا ببزوغ فجر اللسانيات الآنية، بوصفها

الأسلوب العلمي الوحيد في دراسة اللغة، فتعاليمه خلال حياته تقريبًا تتعلَّق باللسانيات الزمانية، وليست الآنية، وظهر ذلك من خلال تحليل مفصل للغات الهندو أوروبية المختلفة. فمعالجة سوسير اللسانية لم تكن مرتبطة بلغات غريبة عنه، حيث استعان في تفسير آرائه النظرية المتعلقة باللسانيات الزمانية أو اللسانيات الآنية بضرب أمثلة من لغته الفرنسية، بالإضافة إلى لغات أوروبية أخرى واسعة الانتشار، وهي تلك اللغات التي حملت لواء الحضارة الغربية، وأشبعها فقهاء اللغة وعلماء اللسانيات التاريخية بحثًا ودراسة طيلة قرون عديدة. وقد كان سوسير واعيًا بهذا الاختيار؛ ذلك أن أغلب الدراسات التي أُثيرت حول هذه اللغات وصلت إلى حد من الرتابة لأنْ تُصبِح من الأمور المُسلَّم بها لدى كل من أصاب حظًّا من الثقافة. وعندما ابتكر سوسير منهجًا جديدًا في دراسة ظواهر لغوية ظلت مألوفة مدة طويلة من الزمن، بحيث كان من المستحيل النظر إليها على أنها تنطوي على أية مفاجآت، بدأت دراساته تستأثر باهتمام الأوساط اللسانية؛ لسهولة التثبُّت من الحقائق الأساسية التي قام عليها تفكيره، ولوجود مُتَّسع من الوقت لرسم فروق منطقية ودقيقة بين كثير من ثنائياته التي أُولع بها، وغدت شخصيته العلمية مثار إعجاب كثير من الباحثين لقدرتها على النجاة من الوقوع ضحية تضليل التاريخ، فالمسار الذي سلكته هذه اللغات المألوفة حتى وصلت إلى ما هي عليه صاغه التاريخ بشكل معروف لدى الباحثين.

وكان أيضًا لارتباط بحث سوسير بلغات مألوفة أثر بارز في لفت الأنظار إلى تحليله التصوري المجرد، وليس إلى الوقائع التي طُبِّق عليها هذا التحليل، فالانتقال بالتغير اللغوي – على سبيل المثال – من حيِّز الظواهر المنعزلة إلى حيِّز الظواهر البنيوية، ورؤية الأصوات اللغوية كمجموعة من الفونيمات التي يمكن أن تتعارض هوياتها وعلاقاتها المتبادلة الحالية مع تلك التي انحدرت منها في الأصل كانت فكرة جديدة، وما إنْ يستوعب المرء هذه الفكرة حتى تتلاشى الحاجة إلى بذل الكثير من الوقت لتحديد فونيمات اللغة الفرنسية؛ لأنها واضحة بما فيه الكفاية. ويبدو أن هذه سمة مُنِيت بها معظم الدراسات التي تمحورت حول فكر سوسير، فجانبها النظري عادة ما يطغى على جانبها التطبيقي[4].

وتدريس سوسير لمُقرَّر (اللسانيات العامة وتاريخ اللغات الهندو أوروبية ومقارناتها) هو مواصلة للخطة التي سار عليها علماء جنيف من قَبْله، ففي السنة الأولى من تدريسه التزم بمعالجة القضايا التاريخية التزامًا تامًّا، فسيطرةُ المذهب التاريخي على القرن التاسع عشر، والمتمثلة بجعل الوضع العلمي للسانيات مرتبط بوجهة النظر التاريخية، قد سارت خطتها وفقًا لمسارين، أحدهما سعى لإذابة الدراسة الآنية في الدراسة التاريخية بالتدريج، وأما المسار الآخر فكان يرى بأن تصورات اللسانيات الآنية لا تمتلك معنى إلا من خلال تأويلها بعبارات تاريخية[5]. وعندما عُهِد إلى سوسير بتدريس المقرر للمرة الثانية أدخل مقدمة عالجت باقتضاب اللسانيات الآنية. وأخيرًا وفي المرة الثالثة كرَّس فصلًا دراسيًّا كاملًا للسانيات الآنية النظرية، يحاول من خلاله مجابهة النظرة التي كانت "تعتبر الوصف التزامني للألسن بمثابة تمرين قاصر كليًّا، وغير جدير باهتمام العلماء"[6]، من غير أن يُفْهَم من ذلك إقصاؤه للدراسة الزمانية، فكلا المجالين يتضمن حقائق من أنواع مختلفة تمامًا، لا يصطدم أحدها بالآخر إلا بمحض الصدفة، وهذا سبب كافٍ لوجوب الفصل بين التحليل الزماني والتحليل الآني في دراسة لغة ما، فالقول بتجاهل سوسير للبُعد

الزماني، وإذاعة كلامه النظري العام الذي اشتُهر به حول اللسانيات الآنية، كان بفعل أتباعه[7].

فأَتباع المدرسة البنيوية، على اختلاف توجهاتهم، قاموا بإعطاء الأفضلية المطلقة للتحليل الآني، ونبذوا التحليل الزماني، فالبنيويون الأوروبيون والأمريكيون الذين جاءوا بعد سوسير جعلوا التأثير الأكبر من نصيب اللسانيات الآنية، فبُعيد نشر دروس سوسير إلى ما بعد منتصف القرن العشرين "أصبح الموقف المتبلور من اللغويات التاريخية موقفًا متعاليًا وفوقيًّا، وتحوَّل إلى نوع من أنواع الاستغراق الذاتي، أو إلى هواية قد بَطُلت، ولم يعد لها أهمية تذكر بما حولها. إلا أن هذا الموقف تغيَّر ثانية، وأتت قيمة الدراسات التاريخية المقارنة الآن من اعتبارها مفتاح ضبط – على الأقل – للنظريات التأملية حول كيفية عمل اللغات، وهكذا فقد استعادت هيبتها المحترمة الموروثة ثانية"[8].

2- جدلية اللغة والزمن:

لم يُفرِّق الفكر اللساني على الدوام بين وجهات النظر (الآنية) و(الزمانية)، وقد دخل هذان المصطلحان إلى جهاز المصطلحات اللسانية منذ سوسير، وتُسمَّى الدراسة آنية إذا قَدَّمت مختلف الوقائع التي تحيل إليها بوصفها تنتمي إلى حالة واحدة من حالات لغة معينة وفي لحظة مُحدَّدة، وتُسمَّى الدراسة زمانية عندما تنسب إلى اللغة نفسها حالات من التغير مختلفة. وهاتان الصفتان: (آنية) و(زمانية)، لا تُطلَقان على ظواهر اللغة بذاتها، وإنما على وصفها أو تفسيرها، وبشكل عام على وجهة النظر التي اختارها اللساني في دراسته، فالدراسة الآنية يجب أن تُنجَز خارج إطار كل نظرة تعاقبية، كما أن الدراسة الزمانية يجب أن تُدرَس خارج إطار كل نظرة تزامنية[9].

والثباتُ المطلق أمر لا وجود له في اللغة، فاللغة لا تعرف سوى التغير، ويُعدُّ عامل التغير سببًا أساسيًّا في نشوء ما يُعرَف باللسانيات الزمانية، وأول موضوع من مواضيعها هو علم الأصوات بتمامه وكماله، كما يُعبِّر سوسير. فتطوُّر الأصوات أمر لا يتلاءم ومفهوم الحالة اللغوية القارة، ومن ثَمَّ فإن ما تدرُسه اللسانيات الزمانية ليس ما يوجد من علاقات بين عناصر حاضرة في حالة لغوية معينة، وإنما هو العلاقات القائمة بين عناصر متتالية، يحل الواحد منها محل الآخر في مجرى الزمن، ويوافق كل مرحلة من الزمن تطورًا مناسبًا لها، قد يقل وقد يعظم، وقد يختلف سرعة وشدة، من غير أن ينال ذلك من المبدأ نفسه أو ينقضه. فاللغة سيل يجري من غير انقطاع، أما كون ذلك الجريان لطيفًا أو دافقًا عارمًا، فأمر ثانوي ليس له كبير أهمية[10].

وقد جعل سوسير من عملية التغير والتطور التي تُصيب اللغة باستمرار أساسًا جوهريًّا في تقسيم اللسانيات إلى علمين متمايزين، بل إن هذه العملية لتلعب دورًا بارزًا في اختيار التسمية الدقيقة لهذين العلمين. وهنا يتساءل سوسير عن الاسمين اللذين سيطلقهما على هذين العلمين، فالكلمات التي تتبادر إلى الذهن ليست كلها متساوية في قدرتها على التعبير عن هذا التمييز، فلا يمكن استعمال كلمة (تاريخ) وعبارة (لسانيات تاريخية)؛ لأنهما تثيران في الذهن أفكارًا مُغرِقة في الإبهام وعدم الدِّقة، فكلمة (تاريخي) توحي بأن مجرد وصف حالات اللغة المتتابعة من غير مباشرة النظر في النظام والأسباب التي تُحوِّل اللغة وتغيّرها من حالة إلى أخرى هو درس للغة حسب محور الزمن. ولذلك فإن كلمة (تطور)، وعبارة (لسانيات تطورية)، أكثر دقة، من وجهة نظر سوسير. فلسانيات سوسير التطورية تجعل من الواجب دراسة التغير اللغوي بوصفه نظامًا بغض النظر عن الوظائف التي ترتبط به، ولهذا فإن سوسير

يستعمل اللسانيات التطورية في أغلب الأحيان؛ ليجعل من (النظام) تشكيلًا يَتوزَّع جانبَيْ الدرس اللساني: الوصفي والتطوري، بعد أن كان النظام مُتَّصلًا بالجانب الوصفي وحده، ومنفيًّا عمَّا كان يُسمَّى باللسانيات التاريخية في عصره. ومن منطلق فكرة التغير أيضًا يُسمِّي سوسير العلم الآخر بـ(اللسانيات القارة)، ولكي يزداد هذا التقابل وهذا التقاطع بين هذين الضربين من الظواهر المتعلقة بالموضوع نفسه وضوحًا وجلاء، فإن سوسير يستعمل أيضًا عبارتي: (ألسنية آنية) و(ألسنية زمانية). ويُعدُّ آنيًا كل ما يتعلَّق بالمظهر القار من اللغة، ويُعدُّ زمانيًا كل ما له مَساس بتغير اللغة وتطورها[11].

ولهذا فإن اللسانيات الزمانية، كما أرادها سوسير، هي دراسة جميع ما يطرأ على الوضع اللساني من تغير وانحراف لبنية اللغة وهي في سعيها المُستمر لتحقيق حالة جديدة من التوازن، فيتم تناول التغير الذي يطرأ على أحد الألسن ضمن تتبُّع حالات لغوية محددة زمنيًّا، فيكون هنالك حالة أولى وحالة ثانية وحالة ثالثة ... إلخ، ولا يعود الزمن حينئذ سببًا في التحول من حالة إلى أخرى، كما ترى اللسانيات التاريخية، وإنما هو إطار تُحدَّد فيه تلك الحالات. ومن المُسلَّم به أن اللغة لا تثبت على حال واحدة، فهي في تطور دائم، وربما يجعل ذلك من محاولة رصد الحالات اللغوية وتحديد النقاط الفاصلة بينها أمرًا مستحيلًا، فكل حالة من حالات اللغة تحمل أثر ماضيها، وقد يعني هذا أنه لا يوجد ما يُسمَّى بحالة آنية للغة، فكل حالة تُقيم علاقة مع حالة سابقة عليها جاءت منها، وكل حالة من حالات اللغة أيضًا تُقيم علاقة مع حالة لاحقة بها مختبئة فيها. وفي المقابل نجد أيضًا أن حالة اللغة في لحظة ما وفي إطار نظرتنا إلى تنظيمها النسقي لن تصبح أبدًا مُدرَكة بالرجوع إلى ماضيها أو بالتكهن بمستقبلها. وهنا يمكن وضع إطار للزمن نفترض فيه تصنيفًا ذا طبقة حلزونية لتغير حالات اللغة، على غرار النموذج الذي وضعه (ستيوارت براند) لتغيرات الزمن؛ ذلك أن كل حالة من حالات اللغة، وإنْ بدت وكأنها تُظهِر مقاومة للحالات السابقة عليها، إلا أنها تتسم بسهولة الدمج الفوري معها، ودائمًا ما يُخيَّل إلينا أن الحالة اللاحقة للغة أكثر سرعة وتجددًا موازنة بالحالات السابقة عليها، فحالات اللغة السابقة تُعدُّ بمثابة طبقات داخلية أقل تأثرًا وأكثر استقرارًا من غيرها.

وبناء على ذلك فنحن بأمسِّ الحاجة إلى تقديم نموذج للزمن وعلاقته باللغة يختلف عن النموذج الذي تأسَّست عليه بنية التراكيب وأصناف الكلمات[12]، فعلاقة البنية التركيبية وبنية الكلمة بالزمن تختلف عن علاقة اللغة بالزمن. وإذا ما واصلنا الاندفاع في دراسة تغير اللغة من مُدَّة إلى أخرى، فكيف يَتسنَّى لنا المُضي في ذلك من غير الارتكاز على نموذج آخر للزمن نستطيع من خلاله إدارة البحوث المتعلِّقة باللسانيات الزمانية واللسانيات الآنية، ولعل من أبرز المهام الموكلة إلى هذا النموذج هي تحديد مفهوم (الآن)، فما مقدار ما نطلق عليه (الآن)؟ وما هو الحيز الزمني الذي يتاح للسانيات الآنية التحرك في مداه عند دراستها للغة ما؟ فمفهوم (الآن) بحاجة إلى إعادة تحديد بحيث يشمل مُددًا زمنية أكبر من (الحاضر)، بل ربما يحتاج مفهوم (الآن) إلى مقياس يتجاوز السنوات، فالسنوات مقياس مناسب لدراسة نمو اللغة بالنسبة للفرد، وهي ليست كذلك بالنسبة لـ(حالات) اللغة، التي تُشكِّل كل حالة منها حدثًا مكتملًا، يُتيح للسانيات الآنية مجالًا أوسع لوصف اللغة، ويعطي اللسانيات الزمانية نظرة كلية أفضل لدراسة تغير اللغة وانتقالها من طور إلى آخر. فمفهوم

(الآن) بحاجة لإعادة تحديد ليشمل عقودًا من السنين في أي اتجاه، بما تشمله من أجيال سابقة وأجيال لاحقة تنضوي تحت حالة واحدة من حالات اللغة المتتابعة. فمن خلال هذا المنظور يبدو كل شيء مختلفًا، فإدراكنا لـ(الآن) قد تغير، وظهر لنا ما يُمكِن أن يُطلَق عليه (الآن الممتدة)، التي تأخذ طرفًا من الماضي وتتماهى مع الحاضر وتتمثَّل شيئًا من المستقبل، فهذه (الآن) الطويلة تَمدُّ الباحث بالطاقة اللازمة لوصف حالة معطاة من حالات اللغة أو لمحاولة إعادة تشكيلها من جديد.

وبعد أن نتخطَّى مقياس (السنوات) و(العقود) مُستكملين حلقات هذا المنظور الجديد للنموذج الزمني المطروح، فإننا نكون بإزاء (القرون) التي تُعدُّ مقياسًا لما يمكن أن يُطلق عليه (أوضاع) اللغة، فكل جماعة أو دولة لها وضع لغوي خاص بها، على نحو ما هو ماثل في أوضاع اللغة العربية في بلاد الشام وفي مصر وفي العراق وفي الخليج العربي وفي بلاد المغرب ...إلخ، فشرط هذه الأوضاع اللغوية وبقاؤها مُرتهِن باحتكامها إلى حضارة واحدة، فخلال الألف سنة الماضية أسهمت الحضارة العربية في تشكيل هذه الأوضاع اللغوية المختلفة، ومن الغريب أن نجد بعض الدوائر الغربية المَعنيَّة بإحصاء الناطقين بكل لغة من لغات العالم يجعلون كل وضع من أوضاع اللغة العربية بمثابة لغة مستقلة، متجاهلين وحدة الحضارة التي تجمعها، وقد يصدق قولهم إذا تجاوزنا الألف سنة الماضية، إذْ تتعدد الثقافات والحضارات التي تعاقبت على تلك البقاع، فقِدَم الحضارة الإنسانية الذي يقف به العلماء عند حدود عشرة آلاف سنة، يجعل الحديث متاحًا عن (تعدد) لغوي، وتجاوز هذه المُدة يفتح المجال للحديث عن (تنوع) لغة الإنسان وأصل نشأتها، قبل أن تصل إلى ما هي عليه.

فإخضاع تغير اللغة لنموذج زمني دقيق يُقلِّل من الوقوع في التناقض والاضطراب الذي يمكن أن يطال كل دراسة تجعل من علاقة اللغة بالزمن أساسًا لقيامها، وحينما نشرع بإنجاز مثل هذه الدراسات فإننا مطالبون بأن نتنبَّه لجميع المقاييس المُعقَّدة والمتضاربة في ميدان اللسانيات التاريخية. وقد حلَّ سوسير هذا الإشكال المنهجي بذهابه إلى أن الحالة اللغوية ليست عمليًّا نقطة واحدة، بل هي فسحة من الزمن تطول أو تقصر، وفي غضونها يبلغ مجموع التحولات حدَّه الأدنى، وفي هذا الوضع يجوز إهمال التحوُّلات المذكورة لتَتمَّ دراسة الحالة اللغوية التي تُحدَّد على هذا النحو، بوصفها حالة خاصة من حالات اللغة، ويكون ذلك بأن نضرب صفحًا، عندما نصف الوقائع أو نُفسِّرها، بكل ما لا ينتمي إلى ما تَمَّ تحديده[13].

ولئن كانت اللسانيات الآنية لا تقبل سوى منظار واحد هو منظار المُتكلِّمين، ومن ثَمَّ لا تقبل إلا بُعدًا واحدًا، فإن اللسانيات الزمانية تفترض في الوقت نفسه وجود منظارين اثنين، أحدهما استقبالي يساير مجرى الزمن، والآخر استردادي يعود فيه إلى الوراء. ويوافق الأول سير الأحداث الحقيقي، وهو الاتجاه الذي نسلكه في تتبُّع حالات التغيُّر اللغوي، فقد يذهب الظن ببعض الدارسين إلى أنه إذا تم وصف الحالات اللغوية المتتابعة، فإنه يكون بذلك قد درس اللغة حسب هذا البعد، لكن لتحقيق هذه الغاية ينبغي أن يُباشِر بالنظر الظواهر التي تُحوِّل اللغة وتغيرها من حالة إلى أخرى كلٌّ على حدة، ويتمثَّل هذا البُعد في مجرد فحص ما لدينا من وثائق مكتوبة. لكن القيام باللسانيات الزمانية على هذا المنوال يكون منقوصًا أو غير قابل للتطبيق في عدد كبير من حالات تتبع التغيُّرات اللغوية؛ ذلك أن ضبط حالات التغير اللغوي بجميع تفاصيلها بمسايرة مجرى الزمن يتطلب توافر عدد لا حدَّ له من

الصور نلتقطها بين الفينة والأخرى، وهذا ما لا يتوفَّر أبدًا، فمهما حرص الباحث على جَمْع وثائق تَتعلَّق بحالة تغيُّر ما، فإنه لا بُدَّ من أن يلاحظ في كل حين وآونة حلقات مفقودة وثغرات كبيرة جدًّا فيما تجمَّع لديه. ولو تمَّ عكس الآية بالرجوع في الزمان باتباع الاتجاه الاسترادادي في تتبع حالات التغيُّر اللغوي، فإن ذلك لا يجدي؛ لأن المنهج الاسترادادي قد يوقفنا على أقدم صيغة من الصيغ، إلا أنه لا يمدُّنا بما يتولَّد عن هذه الصيغة من صيغ متغيِّرة[14].

وعلى الرغم من أن الزمن يجعلنا نقف أمام اتجاهين متباينين في دراسة اللغة، هما اللسانيات الزمانية واللسانيات الآنية، ونكاد نشعر بأن كل اتجاه قائم بذاته، إلا أنهما في حقيقة الأمر مترابطان، ولتوضيح ذلك يورد سوسير هاتين المقارنتين:

أولًا: يكفي أن نُشبِّه الدراسة الآنية (القارة) بإسقاط جسم من الأجسام على سطح ما، وذلك أن كل إسقاط يتعلَّق مباشرة بالجسم الذي وقع إسقاطه، وهو مع ذلك يختلف عنه، ويُمثِّل شيئًا موجودًا وحده. ولولا ذلك لما وجد علم كامل هو علم الإسقاطات، ولاكتفينا بالنظر في الأجسام نفسها. ونحن نجد في اللسانيات العلاقة نفسها بين الواقع التاريخي وحالة من حالات اللغة، وهذه الحالة هي بمثابة الإسقاط لذلك الواقع التاريخي في نقطة معينة من الزمن. فليست دراستنا للأجسام؛ أي الوقائع الزمانية هي التي نتمكن بها من معرفة الحالات الآنية، كما أنه لا يمكن أن تحصل لدينا فكرة ما عن الإسقاطات الهندسية بدراسة مختلف الأجسام، وذلك مهما بلغت هذه الدراسة من الدِّقة[15]. **ثانيًا:** وكذلك الأمر إن نحن قطعنا ساق إحدى النباتات قطعًا أفقيًّا، فإننا نلاحظ على مساحة هذا القطع رَسْمًا مُعقَّدًا تَقلُّ درجة تعقُّده وتعظُم. وليس ذلك إلا رؤية لألياف الطول، ويمكن مشاهدتها إن نحن عمدنا إلى قطع ساق النبتة ثانية قطعًا عموديًّا في اتجاه رأسي بالنسبة إلى القطع الأول. وفي هذا المثال كذلك فإن إحدى الحالتين متعلِّقة بالأخرى، فالقطع العمودي يكشف لنا عن الألياف نفسها التي تُكوِّن البنية، أما القطع الأفقي فيكشف لنا عن صورة تجمُّعها على سطح معين. لكن عملية القطع الثانية متميزة عن الأولى؛ لأنها تُمكِّننا من ملاحظة بعض ما بين الألياف من علاقات لن نستطيع إدراكها البتة من خلال المستوى العمودي فقط[16].

وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن سوسير من العلماء القلة الذين تفطَّنوا إلى أن تَدخُّل عامل الزمن من شأنه أن يخلق صعوبات من نوع خاص في اللسانيات، وأن يجعل وحدة علمهم أمام اتجاهين متباينين هما: اللسانيات الزمانية واللسانيات الآنية. وأما أغلب العلوم فإنها خالية من هذه الثنائية الجذرية؛ إذ ليس للزمن فيها تأثيرات خاصة. ولذلك نجد سوسير يورد أمثلة لتلك العلوم التي لم تختل وحدة موضوعها بتوزُّعها على هذين الاتجاهين المتباينين كل التباين:

أولًا: لاحظ الفلكيون أن الكواكب تَتعرَّض لتغيُّرات ذات بال، لكن ذلك لم يدفع بعلم الفلك إلى الانقسام إلى مادتين اثنتين.

ثانيًا: يكاد علماء الجيولوجيا لا ينظرون إلا في المتعاقبات، لكنهم عندما يهتمون بالحالات القارة لطبقات الأرض، لا يجعلون منها في دراستهم موضوعًا مستقلًّا استقلالًا جذريًّا.

ثالثًا: لئن كان هناك علم وصفي للحقوق وتاريخ للحقوق، فلا أحد من الدارسين جعل منهما علمين متقابلين.

رابعًا: إن التاريخ السياسي للدول تجري أحداثه في الزمان تمامًا، ورغم ذلك فعندما يقوم مؤرخ بوصف

عصر من العصور، فإننا لا نشعر بأنه خرج بنا عن ميدان الزمان والتاريخ.

خامسًا: وعكس النقطة السابقة صحيح، فعلم المؤسسات السياسية علم وصفي في جوهره، ولكن بوسع أصحابه أن يعالجوا عند الاقتضاء نقطة معينة منه عبر التاريخ من غير أن تختل لذلك وحدة موضوع هذا العلم[17].

وهذه الصعوبة المتمثلة في أثر الزمن في اختلال وحدة موضوع اللسانيات لا يمكن تلافيها، والسبب في ذلك، من وجهة نظر سوسير، أن عدم اعتداد عمل الزمن في اللغة يُبقي حقيقة الواقع اللغوي ناقصة، ويتعذَّر علينا استنتاج أية نتيجة في هذا الصدد. ولتلافي هذه الصعوبة ليس أمامنا إلا أن نُمْعِن في استعمال خيالنا ونتصوَّر أمورًا لا تَمتُّ للواقع البشري بصلة، فإنْ نحن عددنا اللغة في الزمن بقطع النظر عن جمهور الناطقين؛ كأن نتصوَّر شخصًا عاش منفردًا طوال قرون متعددة، فإننا قد لا نلاحظ أي تغيُّر في اللغة، ولا أي عمل للزمن فيها، وإنْ نحن على عكس ذلك عددنا جمهور الناطقين بقطع النظر عن الزمن، فلن نرى آثارًا للقوى الاجتماعية عاملة في اللغة، ولكي ندرك الواقع اللغوي على حقيقته ينبغي أن نضيف إلى علاقة اللغة بجمهور المتكلمين مسيرة الزمن. وعندها لن تكون اللغة حرة؛ إذ سيُخوِّل الزمن القوى الاجتماعية العاملة فيها أن تُعزِّز تأثيرها، ويؤول بنا الأمر إلى مبدأ الاستمرارية الذي يلغي مبدأ الحرية، لكن الاستمرارية تقتضي حتمًا التغيُّر؛ أي تزحزح العلاقات تزحزحًا يقلُّ ويعظم[18].

3- **التغير اللغوي بين الحقيقة والتَّوهُّم:**

إن سيرورة كل تغير لغوي يوجد فيها دائمًا مرحلتان متتابعتان، مرحلة أولى يظهر فيها التغير في (اللفظ)، ومرحلة ثانية يصبح فيها المُتغيِّر ظاهرة قارة تابعة (للغة)، وهذا التمييز بين المرحلتين كان من أحد الأسباب التي دعت سوسير إلى أن يُميِّز أيضًا في لسانياته بين موضوعين متقابلين، هما (اللغة) و(اللفظ). ولا شك أن هذين الموضوعين مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، إلا أن من العوامل التي تجعلهما متميزين عن بعضهما تمام التميز عامل التغير، فهذا العامل وضع اللسانيات أمام تفرُّع آخر من تَفرُّعاتها، عندما جعلها تختار بين (اللغة) و(اللفظ)، وبذلك أصبحت أمام مفرق طريقين، أحدهما يفضي إلى (لسانيات اللغة) والآخر إلى (لسانيات اللفظ). وقد أشار أحد الباحثين إلى أن واحدًا من أبرز أولئك الذين واصلوا فكر سوسير، وهو الألسني أندريه مارتينيه، قد حاد عن تعاليم أستاذه بهذا الشأن كما يبدو من هذه الفقرة المنتخبة من أحد كتبه: "إن هذا التمييز بين اللغة واللفظ على ما فيه من كبير فائدة قد يحمل على الاعتقاد بأن للفظ نظامًا مستقلًا عن نظام اللغة، بحيث يمكننا مثلًا أن نَتصوَّر وجود ألسنية للفظ بإزاء ألسنية للغة، والحال أنه ينبغي لنا أن نقتنع ونُسلِّم بأن اللفظ لا يعدو أن يكون تجسيمًا لنظام اللغة، وأنَّه لا يتسنَّى لنا بلوغ معرفتها إلا بفحص اللفظ، وما يحدده من سلوك لدى المستمعين"[19]. وسوسير في حقيقة الأمر لم يقل خلاف ذلك، فاللغة واللفظ كلاهما مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، فاللفظ هو اللغة سوى أنه في حالة تغيُّر. وعملية التلفُّظ بحد ذاتها، كما يقول إميل بنفينيست، متابعًا في ذلك سوسير: "هي تحريك اللغة بواسطة فعل فردي استعمالي"[20].

وهذا هو أول تفريع ذي شعبتين نصادفه لدى سوسير في سعيه لتأسيس نظرية الكلام؛ إذ يجب أن نختار بين سبيلين يستحيل أن نسلكهما معًا في وقت واحد، بل ينبغي أن تُسلَك كل واحدة منهما وحدها. ويمكن مع شيء من التسامح أن يُطلِق سوسير اسم

اللسانيات على كل من هاتين المادتين: (اللغة) و(اللفظ)، وأن يستعمل (لسانيات اللفظ)، كما استعمل عبارة (لسانيات اللغة)، ولكن يجب أن لا يُخلَط بين العبارة الأولى وبين اللسانيات بأتم معنى الكلمة؛ أي تلك التي موضوعها الوحيد هو اللغة. وقد بذل سوسير في دروسه أقصى ما في وسعه لئلا تُمْحَى الحدود التي تفصل بين (لسانيات اللغة) و(لسانيات اللفظ)، فسوسير عندما يفصل (اللغة) عن (اللفظ)، فهو أولًا: يفصل ما هو اجتماعي عمَّا هو فردي، ويفصل ثانيًا: ما هو جوهري عمَّا هو ثانوي وعرضي بدرجة من الدرجات. وإذْ قد استقر هذا المبدأ المزدوج في التبويب لدى سوسير، فإنه يضيف عبارة يختصر فيها هذا الموقف بقوله: إن كل ما هو متغير في اللغة ليس كذلك إلا بواسطة اللفظ، فاللفظ يُمثِّل الوقائع الفردية التي يمكن ملاحظتها في مسيرة الزمن، ومن ثَمَّ فإن بذور جميع التغيرات إنما تكمن في اللفظ[21]. ولنبدأ بتوضيح ذلك على النحو الآتي:

1.3. تغير اللغة:

(اللغة) هي القسم الجوهري بالنسبة لسوسير، وهي الكلام إذا طُرح منه اللفظ، وهي مجموع العادات اللغوية التي تُمكِّن المتكلِّم من الفهم والإفهام، لكن (اللغة) بهذا التعريف لا تزال خارج إطار حقيقتها الاجتماعية، فهذا التعريف يجعل منها أمرًا خياليًّا لا يشمل سوى جانب واحد من جوانب الواقع اللغوي هو الجانب الفردي. والحال أن وجود اللغة متوقِّف على وجود جمهور المتكلمين، وخلافًا للظاهر ومهما يكن العصر، فلا يمكن أن توجد اللغة خارج إطار الظاهرة الاجتماعية، ويُمثِّل طابعها الاجتماعي إحدى خصائصها الداخلية، ومن ثَمَّ فهي جماعية في جوهرها؛ أي موجودة لدى الجماعة في شكل جملة من الارتسامات المودعة في كل دماغ.

وهي الجانب الاجتماعي من الكلام الخارج عن نطاق الفرد؛ لأن الفرد الواحد غير قادر على أن يخلقها أو على أن يحوزها، فلو كان في الإمكان أن نُحيط بمجموع الصور اللفظية المُختزَنة لدى جميع الأفراد لضبطنا ذلك الرابط الاجتماعي الذي تتكون منه اللغة. إنه كنز مُودَع عن طريق ممارسة اللفظ لدى جماعة من الأشخاص المُنتمين إلى مجموعة واحدة، وهو نظام نحوي يوجد بالقوة في كل دماغ، أو على نحو أدقّ في أدمغة مجموعة من الأفراد، وذلك لأن اللغة ليست تامة في دماغ واحد منها بمفرده، ولا وجود لها على الوجه الأكمل إلا عند الجمهور. وهي لا توجد إلا بمقتضى نوع من التعاقد يتم بين أعضاء المجموعة البشرية الواحدة، ومَثَّلها في ذلك، على سبيل التقريب، مَثَّل المعجم تُوزَّع نسخه المتماثلة على كل فرد من أفراد المجموعة. فهي إذًا شيء معين مضبوط الحدود ضمن مجموع ظواهر الكلام المتنافرة، موجود في كل دماغ من تلك الأدمغة وحدها، ومع ذلك فهو مشترك بينها جميعًا، مودع لدى أصحابها من غير أن يكون لمشيئتهم في ذلك أي شأن. ويمكن أن يُمثَّل وجود اللغة، من وجهة نظر سوسير، على هذا النحو بالصيغة الآتية: $(1+1+1+1+1+1 = \infty)$[22].

وليست اللغة، لدى سوسير، وظيفة من وظائف المتكلم، بل هي نتاج يتقبَّله ويُسجِّله من غير أن يقوم بأي نشاط، وليس له فيها أي سابق إضمار، بل ليس لتفكيره فيها من نشاط سوى حاجته إلى دربة يعرف بها قواعد عملها، فالطفل لا يتمثَّلها إلا شيئًا فشيئًا، وعلى يد فرد أو أفراد آخرين يتحدثون الواحد تلو الآخر، وليس على يد الجماعة ككل مطلقًا؛ فنحن نتعلَّم لغتنا الأولى بفضل الاستماع إلى غيرنا، ولا يَتأتَّى لها أن تستقر في أدمغتنا إلا بعد عدد لا

يحصى من التجارب، فالارتسامات الحاصلة عندنا بالاستماع إلى غيرنا من أفراد المجموعة هي التي تُغيِّر من عاداتنا اللغوية، فلكل تغيير في اللغة أصل في فرد معين. واللغة شيء متميز في حد ذاته تميزًا واضحًا إلى حد أن من يفقد القدرة على التلفظ يبقى مع ذلك محتفظًا باللغة شريطة أن يفهم ما يسمع من الدلائل الصوتية، والعكس صحيح كذلك، فإننا عندما نستمع إلى لغة نجهلها نسمع الأصوات جيدًا، ولكننا نبقى بسبب عدم احتفاظنا بتلك اللغة أو فهمنا لها خارج الظاهرة الاجتماعية[23].

فاللغة لها وجود مستقل عن ظواهرها الصوتية، فما يحدث من أخطاء أو تغيرات في تلك الظواهر لا ينال من حقيقتها شيئًا، وعلى ضوء هذه العلاقة يوازن سوسير اللغة بسمفونية، حقيقتها مستقلة عن الطريقة التي بها يعزفها العازفون، فالأخطاء التي قد يرتكبونها لا تنال البتة من حقيقتها تلك. وقد يعترض معترض على هذا الفصل بين التصويت واللغة، مستدلًّا بأن التغيرات الصوتية واعتلال الأصوات، وإنْ كانا من نصيب اللفظ، فإنهما يحدثان مع ذلك تأثيرًا بعيد المدى في مصير اللغة نفسها. فترى هل يحق لنا أن نزعم أن للغة وجودًا مستقلًّا عن هذه الظواهر الصوتية؟ الجواب عن هذا السؤال، كما يرى سوسير، يكون بـ(نعم)؛ لأن هذه الظواهر لا تنال من الكلمات إلا وجهها المادي، وإن هي أصابت اللغة من حيث هي نظام من الدلائل، فلا يتمُّ ذلك إلا بصورة غير مباشرة؛ أي عن طريق التأويل الجديد الذي ينجم عن ذلك، بيد أن هذا التحول في التأويل لا يمت إلى الأصوات بأية صلة. وقد يكون من المفيد أن نبحث عن أسباب هذه التغيرات، وستعيننا دراسة الأصوات في ذلك، بيد أنه ليس بالأمر الجوهري، فإنه يكفي في علم اللغة أن نلاحظ تغيرات الأصوات وأن نحصي تأثيراتها[24].

وليس هذا كل ما في الأمر، فهنالك منوالان من الصيغ يجب إسنادهما إلى اللغة لا إلى اللفظ، فأولهما هو: الصيغ المُطَّردة، فاللغة لمَّا كانت خالية تمامًا من المجردات، فإن تلك الأنماط المُطَّردة لا توجد إلا إذا سَجَّلت اللغة عددًا كافيًا من النماذج التابعة لها. وإذا جاء في اللفظ على لسان بعضهم كلمة من قبيل (أَخْيَر)، فإن ذلك يقتضي وجود نمط معين، وذلك النمط بدوره يتوقف وجوده على تذكُّر عدد كاف من الكلمات المماثلة الموجودة في اللغة مثل: أعظم، أحسن ...إلخ. وكذلك الشأن تمامًا بالنسبة إلى الجمل وإلى مجموعات الكلمات المصوغة على أنماط عامة، لها بدورها في اللغة حامل يحملها، صورته ما نتذكَّره من نماذج ملموسة.

وثانيهما: الصيغ الجاهزة، فالمرء يجد أن عددًا كبيرًا من العبارات المنتمية إلى اللغة تنتمي إلى هذا المنوال، وهي مسكوكات يمنعنا الاستعمال من إلحاق أي تغيير بها، وإنْ تيسر لنا أن نقف فيها – بعد تأمل – على عناصر دلالية مثل: (طالما، وليت شعري ...إلخ). كما نلاحظ الظاهرة نفسها وإن كانت أقل بروزًا في عبارات من قبيل: (اغبرَّ وجهه) أو (هام على وجهه) أو (رغم أنفه) أو (لفظ أنفاسه) أو (رجع بخُفَيْ حُنيْن) أو (الله أعلم) ...إلخ، فكلها عبارات شاع استعمالها لما فيها من خصائص المعنى أو التركيب. وليس بوسع المرء أن يرتجل مثل هذه العبارات، بل يتلقَّاها من العرف[25].

وباستثناء الصيغ المطردة والصيغ الجاهزة نجد أن ما يتبقَّى من الجمل هو من مشمولات اللفظ، ولا يمكنها أن تكون تابعة للغة، فأبرز خصائص مجموع الجمل التي يمكن التلفظ بها هو انعدام كل شبه بينها انعدامًا تامًّا، ولا يمكن بحال موازنة ذلك التنوع العظيم بين الجمل بذلك التنوع الذي لا يقل عنه أهمية، والذي يوجد بين

الأصوات؛ ذلك أن الخصائص المشتركة بين الأصوات أكثر أهمية من الفوارق التي تُميِّز بينها، ومن هنا فإن دراسة الأصوات تعيننا بشكل كبير في تتبع ظاهرة تغيُّر اللغة. وأما الجمل فالأمر فيها بخلاف ذلك، فالذي يسود فيها إنما هو التنوع والاختلاف، وبمجرد أن نبحث عبر ذلك التنوع عن ظواهر التغير عُدنا، بغير قصد، إلى دراسة الأصوات وما لها من خصائص نحوية، فعملية التغيُّر اللغوي مهما تكن البداية التي تنطلق منها، فإنها حتمًا تقف على دراسة الأصوات.

2.3. تغير اللفظ:

(اللفظ)، بما في ذلك عملية التصويت، وهو الجانب النفسي من عملية الكلام الذي يحدد تغير اللغة وتطورها، وهو الجانب الفردي المُنفَّذ من الكلام؛ لأن التنفيذ لا يتم في مستوى الجمهور، وإنما يتم دائمًا في مستوى الأفراد، والفرد هو دائمًا المُتحكِّم فيه، ومن ثَمَّ فهو يقوم على الإرادة والذكاء. ويحسن التمييز فيه بين شيئين يحتوي عليهما: أولًا: التوليفات اللفظية الفردية التي بوساطتها يستعمل المتكلم قانون اللغة ليُعبِّر عن رأيه الشخصي، فهذه التوليفات هي رهينة إرادة المتكلمين. وثانيًا: الإوالية النفسية الفيزيائية التي تُمكِّنه من إبراز تلك التوليفات إلى الخارج، فهي أيضًا عمليات تصويت إرادية وضرورية لإنجاز تلك التوليفات. وبناء على ذلك فإن أكثر خصائص اللفظ خصوصية هي ما يتمتع به المرء من حرية في التوليف بين مختلف العناصر[26]، فليس في اللفظ إذًا أية صفة جماعية؛ إذ إن مظاهر تجلِّيه فردية وقتية، وما هو إلا مجموع من الحالات الخاصة حسب الصيغة الآتية: (1+1'+1"+1'"+1""....)[27] ، فما يتكوَّن لدى المتكلمين من الارتسامات التي تكاد تبلغ التماثل التام لدى جميع الناس إنما يتم بفضل ملكتين، هما: ملكة التقبُّل وملكة التنسيق[28].

ومن الوجهة الزمنية فإن (اللفظ) هو دائمًا سابق على (اللغة)، وإلا فكيف يمكن أن نتتبَّه فنربط بين فكرة وصورة لفظية، إنْ نحن لم نعثر من قبل على هذا الربط، وقد وجد في عملية من عمليات التلفظ. ومن ثَمَّ فإنه لا يمكن أن يدخل شيء في (اللغة) ما لم يُجرَّب في (اللفظ)، فجميع ظواهر التغير إنما أصلها نطاق الفرد. وهذا مبدأ ينطبق بصورة أخص على الابتكارات القياسية، فقبل أن تصبح صيغة من الصيغ منافسًا من شأنه أن يُعوِّض الصيغة الأخرى، كان لا بد من وجود متكلم أوَّل يرتجلها، ثم يأتي بعده آخرون يحاكونه حتى تفرض تلك الكلمة نفسها في الاستعمال. لكن قَلَّ وندر أن يُكتَب لجميع المبتكرات القياسية مثل هذا الحظ، فنحن نصادف في كل آونة توليفات لغوية لا مستقبل لها، والراجح أن اللغة لن تتبنَّاها أبدًا، وكلام الأطفال زاخر بذلك؛ لأنهم لا يتقنون تمامًا قواعد الاستعمال، ولا يزالون غير خاضعين لسلطانه. فاللغة لا تحتفظ إلا بقسط ضئيل جدًّا من المبتكرات الناجمة عن اللفظ، لكن ما يبقى من تلك المبتكرات من الكثرة ما يجعلنا نشاهد من عهد إلى آخر كيف أن مجموع الصيغ الجديدة يضفي على معجم اللغة ونحوها صورة مغايرة جدًّا لما كانت عليه[29].

وعلى هذا فإن بذور جميع التغيرات إنما تكمن في (اللفظ)، وكل تغير إنما منطلقه الأول عدد محدود من الأشخاص قبل أن يدخل في الاستعمال العام، لكن ليس كل ما يَجِدُّ في اللفظ من ابتكارات يُكتب له نفس القدر من النجاح. وهذه الابتكارات ما دامت مقصورة على بعض الأفراد فلا فائدة في أخذها بعين الاهتمام، وإذا كُنَّا ندرس اللغة، فلا يمكن أن ندخل هذه الابتكارات مجال دراستنا وملاحظتنا إلا متى قبلتها المجموعة. ولذلك فإن كل ظاهرة من ظواهر التغير تكون دومًا مسبوقة بعدد كبير من الظواهر المماثلة

الحاصلة في مجال اللفظ. ولا يُبطِل هذا الاعتبار شيئًا من ذلك التمييز الذي أقامه سوسير بين (لسانيات اللغة) و(لسانيات اللفظ)، بل إن ذلك يدعم هذا التمييز، فتاريخ كل تغير لغوي يوجد فيه دائمًا طوران متمايزان، طور أول يبرز فيه التغير لدى الأفراد، وطور ثانٍ يصبح فيه المُتغيِّر ظاهرة قارة تابعة للغة، مماثلة في مظهرها الخارجي لما هي عليه في الطور الأول إلا أن المجموعة قد تَبنَّتها[30].

وعليه فإنه يكون من باب الوَهْم بعد ذلك أن ننظر إلى (اللغة) و(اللفظ) معًا من وجهة نظر واحدة، فليس يمكن التعرف على الكلام بتمامه وكماله؛ لأنه غير متجانس المكونات بسبب ما يطاله من تغير دائم عبر الزمن. وبالرغم من ذلك يجب الاعتراف بأن هذين الموضوعين مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، ووجود أحدهما يقتضي وجود الآخر، فـ(اللغة) أمر ضروري لكي يكون (اللفظ) واضحًا مفهومًا، ولكي يُحدِث كل تأثيراته. و(اللفظ) كذلك ضروري لتطور (اللغة)، ومن غيره لا تقوم اللغة أبدًا[31]، فتوسيع حدود ما يراه سوسير يجعل من (اللغة) أمرًا ضروريًا كي يكون تغير الحالات الكلامية مفهومًا، ويجعل من تعاقب الحالات الكلامية أمرًا ضروريًّا لبناء نظام التغير اللغوي، وما التمييز بين (اللغة) و(اللفظ أو الكلام) إلا تفريق بين العمليتين الأساسيتين اللتين تقوم عليهما فكرة التغير السوسيرية، وهما عمليتَا: (التصميم) و(التنفيذ)، ولو تَمَّ تجاهل التمييز بين (اللغة) و(الكلام) لمَا عرفنا من أين نبدأ، وعلى أي نحو يمكن للتغير اللغوي أن يحدث. ولذلك ينبغي أن نقرر قبل أي انفصال للغة واللفظ أو الكلام، وما ينشأ عن هذا الانفصال من معطيات تخل بعملية التغير اللغوي، أن نُسنِد إلى (لسانيات اللغة) آليات تصميمها، وأن نُسنِد إلى (لسانيات اللفظ) آليات تنفيذها. وبذلك يكون هذا الارتباط سببًا أساسيًّا في أنه لا وجود في ميدان السياق لحدٍّ فاصل فصلًا مطلقًا بين الحدث المنتمي إلى (اللغة)، الذي هو علامة من علامات الاستعمال الجماعي، والحدث المنتمي إلى (اللفظ / الكلام) الخاضع لحرية الفرد. ويعسر علينا في عدد كبير من الحالات أن ندرج توليفة ما من الوحدات في هذا الصنف أو ذاك، وذلك لأن كلا العاملين – الجماعي والفردي – قد ساهما في إنشائها مساهمة يستحيل تحديد نسبتها[32].

ونتيجة لما سبق يجب أن يُفهم بأن (اللغة)، لدى سوسير، وإن كانت في جوهرها نفسية إلا أنها ليست من المجردات، وإنما هي شيء ذو طبيعة ملموسة، ولا تقل في ذلك عن (اللفظ). فدلائل اللغة هي دلائل ملموسة، إن صح التعبير، ويمكن تقييدها في الخط بعلامات متواضع عليها. بينما (اللفظ) على الرغم من كونه ملموسًا إلا أنه خلاف ذلك؛ إذ يستحيل أن نُصوِّر عمليات التلفظ بجميع جزئياتها، فالنطق بكلمة – مهما صَغُرت – يُمثِّل عددًا لا يُحصى من الحركات العضلية التي تَعسُر معرفتها، ويعسر رسمها عُسْرًا شديدًا، والتلفُّظ من الناحية الزمانية "لا يتوالد أبدًا مرتين مماثلًا لنفسه"[33]. وليس في (اللغة)، على عكس ذلك، إلا الصورة الأكوستيكية، وهي صورة يمكن ترجمتها إلى صورة مرئية قارة. وليست هذه الإمكانية لدى (اللغة) في ضبط التغيرات متأتية إلا بفضل صرف النظر عن ذلك العدد الوافر من الحركات الضرورية لإنجاز الصورة الأكوستيكية في مستوى (اللفظ)، وبفضل هذا الانضباط الذي تفرضه (اللغة) على (اللفظ) فإن الصورة الأكوستيكية تصبح مجموع عدد محدود من العناصر؛ أي من الصواتم التي يمكن أن تُمثَّل في الخط بواسطة عدد من العلامات الموافقة لها. وهذه الإمكانية في ضبط

الأشياء التابعة للغة، هي التي تجعل أي معجم أو كتاب نحو للغة معينة يعكسان صورتها بصدق وأمانة؛ ذلك أن اللغة مستودع للصور الأكوستيكية بينما الكتابة هي الشكل الملموس لتلك الصور[34].

ويجب الأخذ بعين الاهتمام أن مفهوم (اللغة) بالمعنى السوسيري للكلمة، وعلاقة التغير التي تم عرضها الآن بين (اللفظ) و(اللغة)، كانا بعيدين تمامًا عن كثير من معاصري سوسير، واستمرار فئة من العلماء في إبراز المظهر الفردي للغة، وتأكيدهم على أنه ليس هنالك سوى الكلام الفردي، وأن ما نسميه بـ(اللغة العربية) – على سبيل المثال – ليس سوى خيال محض؛ إذ لا وجود لـ(اللغة العربية)، ولا لأية لغة قَبَلية أو قومية على العموم، فالحقيقة النفسية الوحيدة هي اللغات الفردية، وبشكل أدق الأفكار اللغوية الفردية. فلغة جماعة ما هي إنشاء مُستخرَج من سلسلة كاملة للغات الفردية ذات الوجود الحقيقي؛ إنها متوسط حسابي عرضي للغات الفردية. وباختصار إن (اللغة) السوسيرية التي تُعرَف على أنها (متوسط حسابي)، من وجهة نظر المعارضين لسوسير، غير موجودة بالنسبة للمتكلمين، بل هي موجودة في فكر المُنظِّر فقط[35]. وأما اللغة عند سوسير فهي حقيقة ملموسة كـ(اللفظ)، فهي موجودة في العادات المتغيرة التي تكوِّن النظام الذي يستخدمه الفرد، وبهذا تكون عملية التغير اللغوي بحد ذاتها علاقة متغيرة تربط بين (اللفظ) و(اللغة)، فتَغيُّر قيمة عنصر واحد كفيلة بتغيير المتوسط الحسابي لجميع عناصر المجموعة، فالمتوسط الحسابي يمتلك طبيعة متغيرة بحسب تغير العناصر المُتكوِّن منها.

وقد توحي ثنائيتا سوسير: (اللغة / اللفظ) و(اللغة / الكلام)، وما شاع حولهما من تغليب لجانب (اللغة) على جانبَيْ (اللفظ) و(الكلام) بسيطرة نزعة مثالية على لسانياته. فالنزعة المثالية تعد الجانب المادي (اللفظ) والجانب الفردي (الكلام) من اللغة فوضى لا يمكن أن نجني منها سوى القليل مما يمكن الثِّقة به، والشيء الوحيد الموجود حقيقة هو (الأفكار) و(التصورات) الثابتة حول اللغة، أما ما هو موجود في الجانب المادي والفردي منها فلا يعدو أن يكون ظلالًا متغيرة ومشوهة لماهية اللغة الثابتة التي لا تتغير، وبذلك يكون التغير مجرد أوهام مقارنة بالحقيقة الخالصة التي تتسم بالثبات. فالكلام قد يختلف عن بعضه في الواقع، لكن اللغة المثالية الخالصة التي توجد وراء كل هذه الاختلافات هي جوهر ثابت وأزلي، فهي القالب الباقي الذي يصمد في وجه التغيير ويسمو فوق كل اختلاف وتنوع.

فالمثالية تقتضي استبعاد احتمال وجود أي تغير لغوي، ومن البديهي أن (الكلام) في الواقع يحكمه الاختلاف، وهو متغير من جيل إلى جيل، وإذا نظرنا إلى كل أنماط الكلام على أنها أمثلة للغة التي لا تتغير، فإن ذلك ينجر عنه شيئان: أحدهما، أن الاختلاف يصبح غير ذي أهمية، والآخر هو أن التغير يغدو من الأمور التي لم تشهدها اللغة، وأنه لن يحدث لها على الإطلاق. وعندما يُنظر إلى الكلام على أنه نُسَخ من صورة مثالية للغة ما، فإنه يصبح من السمات الثابتة للذات الناطقة، وتأتي الآلية التوارثية بعد ذلك لضمان استمرار كل لغة على ما هي عليه.

وفي حقيقة الأمر إن لسانيات سوسير بعيدة عن هذه المثالية الأفلاطونية كل البعد، ويظهر ذلك من خلال إشارته إلى أن محاولة إرجاع فصيلة من اللغات إلى أنماط لغوية تنتمي إليها وجوبًا وبصفة نهائية، هي إحدى نتائج المبدأ الضمني الخاطئ الذي يُخضع اللغة مباشرة إلى تفكير الناطقين بها، ففي البحث عن النمط الذي تنتمي إليه مجموعة من اللغات سهو عن أن اللغات تتطور دائمًا، واعتراف ضمني بإمكان وجود

عنصر ثابت قار في ذلك التطور، وأنَّى لتفكير الناطق باللغة أن يفرض قيودًا على ظواهرها التي لا يُقيِّدها شيء؟! فكثير من الألسنيين إذا تحدَّثوا عن خصائص فصيلة من الفصائل اللغوية مالوا إلى أخذ خصائص اللسان الأصلي بعين الاهتمام أكثر من سواه، متغافلين عن أثر الزمن في تلك الخصائص، فبمجرد أن نفترض وجود سمات أصلية ثابتة لا يُغيِّر منها الزمان ولا المكان شيئًا حتى نصطدم مباشرة بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها التطور اللغوي، فلا وجود في اللغة لأية خصائص ثابتة لا تتغيَّر، وما يبدو أنه دوام لبعض الخصائص إنما هو بمحض الصدفة، فإن ظلت إحدى الخصائص ثابتة على مرور الزمن فيمكنها كذلك أن تنقرض بمروره، فكل ما بناه الزمن يمكن أن يهدمه الزمن، ويمكن أن يحوِّله إلى حالة أخرى.

فعلى سبيل المثال نجد أن ثبات الحروف الثلاثة في أصل الكلمة السامية ليس إلا ثباتًا نسبيًّا، وليس بمطلق في شيء، وحتى لو قيل لنا إن هذا الثبات مطلق، فهل ينبغي أن نرى فيه صفة من صفات الجذور الملازمة لها؟ يجيب سوسير بالنفي، ويرى أن غاية ما في الأمر أن عدد التغيرات الصوتية التي أصابت اللغة السامية أقل مما أصاب غيرها من اللغات، وأنهم قد احتفظوا بالحروف كما هي في الفصيلة السامية أكثر مما فعلوا في غيرها من الفصائل. فالأمر إذًا يتعلَّق بظاهرة صوتية متغيرة، لا بظاهرة نحوية، ولا بظاهرة دائمة. أما القول بثبوت الجذور، فمعناه القول بأنها لم تُصبْها تغيرات صوتية لا غير، وليس بوسع أي كان أن يجزم بأن هذه التغيرات لن تحدث أبدًا[36].

خاتمة:

يُعزى إلى علماء اللغة في القرن التاسع عشر وضع الأُسس المُحدِّدة لعملية تغير اللغة وتطورها، وتكمن أهمية سوسير بشكل أكبر في توضيح مضامين علاقة اللغة بالزمن واستتباعاتها في اللسانيات الحديثة، وقد كان للتعديل الذي نال معظم أفكار سوسير على يد البنيويين الأوروبيين والأمريكيين أثر بارز في إقصاء اللسانيات الزمانية وإخضاع الأُسس التي تقوم عليها لتشويه كبير أخذها خارج سياقها الذي أراده سوسير. ولذلك كانت قراءة نص (الدروس) المنشور ضرورية، فصورة لسانيات سوسير التي نخرج بها من قراءة متأنية للكتاب هي أكثر وضوحًا وتحديدًا من الصور التي تطالعنا بها الدراسات التي دارت حوله، فنص (الدروس) لا يُشكِّل قطيعة معرفية مع لسانيات القرن التاسع عشر، وإنَّ نظرة عابرة لقائمة محتويات كتاب الدروس تُظهِر أن عدد الصفحات المُكرَّسة لـ(اللسانيات الزمانية) يفوق عدد الصفحات المكرَّسة لـ(اللسانيات الآنية)، وفي ذلك إشارة إلى أن علاقة اللغة بالزمن تبقى جزءًا مُهمًّا من اللسانيات العامة التي أَسَّس لها سوسير. فإسهامه الجديد والثوري يكمن في نظرته الموزَّعة على جانبي الدراسة اللغوية: الزمانية والآنية، وحتى دراسته لحالة اللغة الآنية لا يمكن عدُّها بالموضوع اللازماني، فالطبيعة العلمية للسانيات سوسير العامة تعني ضمنًا أنها لا بد أن تكون زمانية وآنية بشكل أصيل.

وإن تركيز المجتمع الأكاديمي على بعض أفكار سوسير، التي بدت وكأنها جديدة ومثيرة وغير مألوفة في المناخ الفكري المتبدِّل مع بدايات القرن العشرين، أدَّى إلى كثير من سوء الفهم، ونتج عن ذلك تفسير صارم للغاية لأفكار سوسير، ومثال ذلك عَدُّ تمييزه بين البُعد الزماني والبُعد الآني في دراسة اللغة وثيقة لتحرير اللسانيات البنيوية من اللسانيات التاريخية. وفي حقيقة الأمر يجد الباحث أن سيطرة فكرة تغير اللغة وتطورها على دروس سوسير كانت هي الباعث على القول بتقسيم اللسانيات إلى قسمين هما: (اللسانيات

الزمانية) و(اللسانيات الآنية)، وهذا التقسيم الذي سار عليه سوسير لم يَتَعدَّ مقتضيات البحث والدراسة التي تُمليها الظاهرة اللغوية على كل من يتصدَّى لها، فحرص سوسير على العلاقة التكاملية بين قسمَيْ اللسانيات لا يَشي بانحيازه لأحدهما ضد الآخر.

والقول بالتضاد بين تقسيمات سوسير الشهيرة: (اللغة / الكلام) و(اللغة / اللفظ) و(الآني / الزماني) ...إلخ هو بمثابة طواحين الهواء لكثير من الدارسين الذين اكتفوا بهذا القول، ولم يجعلوا من تقسيمات سوسير نقاط عبور متقابلة؛ لإلقاء نظرات متكاملة على ظواهر اللغة. فهنالك عُرى لا تنفصم بين (اللسانيات الزمانية) و(اللسانيات الآنية)، وهما نتيجة لذلك لا تُمثِّلان اتجاهين متضادين بقدر ما هما بُعدان مختلفان لدراسة جوانب متعلقة بالشيء نفسه. وليس هنالك ما يُشير إلى تأكيد سوسير على أن من واجب اللسانيات كعلم اجتماعي أن تتجاهل الجانب التطوري من اللغة، كما أنه ليس هنالك أيضًا ما يُشير إلى تأكيده على الجانب الوصفي من اللغة، فما عُدَّ حاجزًا بين (اللسانيات الزمانية) و(اللسانيات الآنية) لا وجود له أساسًا في فكر سوسير، وفِعْل الهدم لهذا الحاجز الذي نُسب إلى الاتجاهات اللاحقة لسوسير لم يكن سوى فعل من أفعال الوَهْم، وبما أن الأمر كذلك، فإنه من المُتوقَّع مع قابل الأيام أن يتزايد الشَّبَه بين أساليب التحليل اللغوي الزماني والآني.

وإنَّ ما أتى سوسير على ذكره في ما يتعلَّق بسيرورة اللغة يتضمن تقريبًا كل المعايير التي تفصل بين مادة التغير اللغوي وموضوعه، والكثير من ذلك يتلاءم مع أُسُس تفكيره اللساني عندما يكون مصاغًا بوصفه توضيحًا للتقابل بين (اللغة) و(اللفظ/ الكلام). فسوسير يقرن في بحثه بين (تنفيذ) التغير و(تصميمه)؛ إذ يدرس الأول تغير (اللفظ) ، بينما يدرس الثاني تغير (اللغة)، ولذلك فإن معالجته جاءت لتصف تقريبًا كل مظاهر التغير التي تعتري لغة من اللغات من غير أن يسمح لنفسه أن يخلط بين مستوياتها، فهو يجمع في مقاربته بين وصف الظاهرة وتفسيرها. وإن التغير اللغوي على الرغم من طابعه الخفي، فإنه يتحقق دائمًا في (اللفظ) و(الكلام). ومهما تعددت العوامل التي يُقدِّمها تاريخ التغير اللغوي للفظة ما، فإن كل تغيُّر لغوي له طابع فردي، وهو بذلك يُعدُّ تحولًا يشهد على أن مصدر كل تغير تابع لـ(الكلام)، وحينما يكف المُتغيِّر عن أن يكون تجديدًا، فإنه يُصبح عبارة متداولة، ثم عبارة جاهزة، وحينئذٍ تنقطع حلقة الوصل بـ(الكلام)، ويدخل المُتغيِّر في نطاق (اللغة) بمفهومها السوسيري.

الهوامش:

(1) يُنظَر: التوني، مصطفى زكي: علل التغيير اللغوي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة عشر، الرسالة الرابعة والثمانون، 1993م، ص33 – 55.

(2) يُنظَر: مارتينه، أندريه: وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م، ص129.

(3) سامسون، جفري: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ، ص23.

(4) يُنظَر: سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص52.

(5) يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م، ص303.

(6) مارتينه: وظيفة الألسن وديناميتها، ص89.

(7) يُنظَر: سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص27، 34.

(8) ن. ي. كولينج: اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن الموسوعة اللغوية، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ، ص878.

(9) يُنظَر: ديكرو وسشايفر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص302، 306.

(10) يُنظَر: دي سوسير، فرديناند: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م، ص213.

(11) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص128، 129.

(12) يُنظَر: المطلبي، مالك: الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م.

(13) يُنظَر: إيلوار، رونالد: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1980م، ص72.

(14) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص319.

(15) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص136، 137.

(16) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص136.

(17) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص126.

(18) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص124.

(19) القرمادي، صالح: أمهات نظريات فرديناند دي سوسير، بحث مُلحق بترجمة كتاب: دروس في الألسنية العامة لـ(دي سوسير)، 1985، ص356.

(20) أوريكيوني، كيربرا: إشكالية التلفظ، ضمن كتاب: في التداولية المعاصرة والتواصل (فصول مختارة)، ترجمة: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014م، ص74.

(21) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص34، 42، 150.

(22) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص34، 42، 123، 124.

(23) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص34، 35.

(24) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص40، 41.

(25) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص188.

(26) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص34.

(27) تجدر الإشارة هنا إلى أن سوسير يمتلك مقدرة عالية لمقاربة اللغة مقاربة رياضية، وقد صُوِّرت هذه المقدرة في كتاب الدروس بصورة غير كافية على الإطلاق، وأقل حماسة مما هي عليه في الواقع، فالحقُّ أن سوسير كان أول لساني ألحَّ على أن من الممكن تحصيل وصف يتميز بالكفاءة للبنية في أي لغة بإدخال الإجراءات الرياضية إلى التحليل. يُنظَر: إفيتش، مليكا: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م، ص214.

(28) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص42.

(29) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص253، 254.

(30) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص150، 151.

(31) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص41.

(32) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص188.

(33) أوريكيوني: إشكالية التلفظ، ص74.

(34) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص36.

(35) يُنظَر: مونان، جورج: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م، ص28، 73.

(36) يُنظَر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص343 – 347.

المصادر والمراجع:

1- إفيتش، مليكا: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م.

2- أوريكيوني، كيربرا: إشكالية التلفظ، ضمن كتاب: في التداولية المعاصرة والتواصل (فصول مختارة)، ترجمة: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014م.

3- إيلوار، رونالد: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1980م.

4- التوني، مصطفى زكي: علل التغيير اللغوي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة عشر، الرسالة الرابعة والثمانون، 1993م.

5- دورتيي، جان فرانسوا: فلسفات عصرنا (تياراتها ومذاهبها وأعلامها وقضاياها)، ترجمة: إبراهيم صحراوي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009م.

6- دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.

7- دي سوسير، فرديناند: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م.

8- ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم

اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م.
9- روبنز: موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة (227)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997م.
10- زندكولر، هنس: المثالية الألمانية، ترجمة: أبو يعرب المرزوقي وفتحي المسكيني وناجي العونلي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012م.
11- سامسون، جفري: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ.
12- فوكو، ميشيل وآخرون: مسارات فلسفية (محاورات)، ترجمة: محمد ميلاد، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، 2004م.
13- القرمادي، صالح: أمهات نظريات فرديناند دي سوسير، بحث مُلحق بترجمة كتاب: دروس في الألسنية العامة لـ(دي سوسير)، 1985م.
14- كوتنغهام، جون: العقلانية (فلسفة متجددة)، ترجمة: محمود منقذ الهاشمي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، 1997م.
15- لوسركل، جان جاك: عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م.
16- مارتينه، أندريه: مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1985م.
17- مارتينه، أندريه: وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م.
18- المطلبي، مالك: الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م.
19- موى، بول: المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة: فؤاد زكريا، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
20- مونان، جورج: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م.
21- ميلر، جوناثان وفان لون، بورين: داروين والتطور، ترجمة: ممدوح عبد المنعم محمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م.
22- ن. ي. كولينج: اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ.

Diachronic Linguistics: A Saussurian Prespective

Azmi Mohammad Eyal-Salman

Abstract

This study aims to show that one of Saussure's contributions is paving the way for a new theory that explains the relationship between time and language. Saussure provided a new approach that studies the impact of time on modifying and developing the language. Thus, what Saussure has presented in the field of diachronic linguistics is a rejection for the old views in linguistics especially historical linguistics, which was dominant in that time. His rejection for the historical linguistics was not only shown through the new approach he provided which is later called structuralism but also through providing a historical approach different from historical linguistics calling it diachronic linguistics.It surpassed historical linguistics in providing linguistic explanations and led to a methodogical change in stydying the language phenomenon